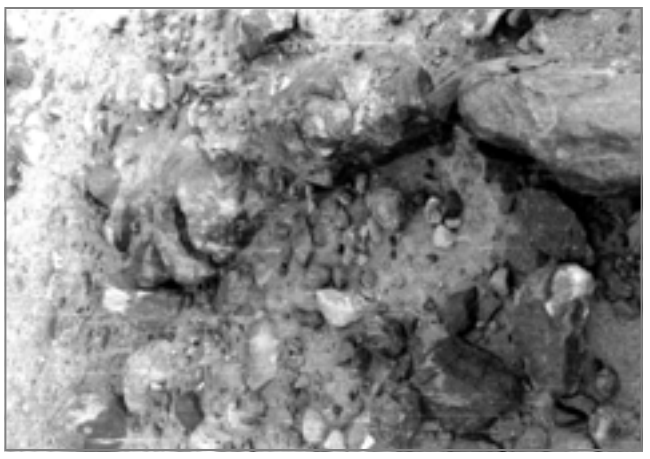

# قطاع المعادن يستقطب استثمارات تتجاوز كلفتها مليار دولار

**استقطب قطاع الثروة المعدنية خلال السنوات الماضية استثمارات تتجاوز تكلفتها مليار دولار،فيما يتوقع خبراء أن يستقطب استثمارات كبيرة خلال السنوات القادمة وذلك نظرا لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية في مختلف الأنشطة التعدينية .**

**يعتبر قطاع الثروة المعدنية من القطاعات الهامة والواعدة التي يتوقع لها أن تسهم وبفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهود التخفيف من الفقر في اليمن، وذلك بالنظر لما تزخر به الأرض اليمنية من ثروات معدنية باحتياطيات مشجعة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي مازال اغلبها دفينا في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في العديد من مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المعوقات القائمة في القطاع.**

**وتعتبر هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية هي الجهة الحكومية الرئيسية المعنية بهذا القطاع، وذلك من خلال قيام الهيئة بإعداد الخرائط والمسوحات الجيولوجية ودراسة المواد الصناعية والإنشائية والخدمات المساعدة والدراسات الجيوبيئية والدراسات الزلزالية وغيرها من المجالات.**

تحقيق / علي البشيري

## مشاريع

ويشير تقرير حكومي حديث الى أنه تم منح عدد من الشركات تراخيص لاستغلال الخامات للأغراض الصناعية من ذلك منح ترخيص للشركة العربية للإنتاج وتصنيع الزجاج للعمل في منطقة ثومة محافظة صنعاء بكلفة تقدر ١٢٠ مليون دولار، ووضع حجر الأساس لأول منجم مفتوح لاستغلال خامات الزنك والرصاص في منطقة نهم محافظة صنعاء في أوائل العام ٢٠٠٩.

ولفت التقرير الى إقامة ثلاثة مصانع للاسمنت من قبل الشركة العربية للاسمنت في كل من حضرموت وأبين بكلفة تقدر بمبلغ ٧٦٠ مليون دولار.

كما تم التوقيع على أول عقد لاستغلال خامات الزنك والرصاص والفضة مع شركة جبل صلب المحدودة المتخصصة في إنتاج هذه الخامات برأس مال مستثمر ٢٠٠,٠٠٠ مليون دولار بطاقة إنتاجية متوقعة للمشروع ٨٠٠,٠٠٠ طن خام زنك/سنوياً.

وبحسب الخطة الخمسية الرابعة فقد بلغ عدد المشاريع المرخصة في نهاية العام ٢٠١٠ عدد ٥٧٣ مشروعاً، توفر نحو ٢١٩٤ فرصة عمل

وأكدت الاستمرار في أعمال التنقيب والحفر في مناطق التمعدنات وتحديد مناطق التعدين، حيث وصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى حوالي ٦٤ شركة عاملة.

كما تحققت لقطاع المعادن تطورات ملموسة في هذا الاتجاه خلال سنوات خطة التنمية الثالثة من أهمها إعداد قانون المناجم والمحاجر وإحالته إلى مجلس النواب لإقراره، حيث يسمح القانون الجديد بإسهام القطاع الخاص في الاستثمارات في مجال التعدين والتنقيب والاستكشاف وتحديد نماذج التعدين المختلفة واستمرار أنشطة المسوحات الجيولوجية وإعداد الخرائط التفصيلية حيث تم تنفيذ الدراسات لعدد (٣٥) خريطة جيولوجية غرضية للمعادن وتقييم المواقع والمكامن المعدنية والمخزون والتحقق من الجدوى الاقتصادية لهذه الثروات.

## نمو

حقق قطاع الصناعات الاستخراجية (بدون النفط والغاز) نموا بمتوسط سنوي ٦,٢٪ تقريبا خلال الأعوام ٢٠٠٦م - ٢٠٠٩م، وهو ما يمثل نسبة ٨١,٦٪ من معدل النمو المستهدف في الخطة والبالغ( ٧,٦٪)، وفي عام ٢٠٠٩م، وحده نما القطاع بمعدل ١٠,٥٪ متخطيا المعدل الذي توقعته المراجعة نصف المرحلية للخطة (٢٠٠٨م) لنمو القطاع خلال العامين الأخيرين ٢٠٠٩م -٢٠١٠م، والذي قدرته بنحو (٧,٨٪)، إلا أن ذلك لا يقدم دليلا كافيا على إزالة كافة المعوقات القائمة في القطاع، والتي كانت المراجعة النصفية قد وضعتها كشرط لتحقيق المعدل المتوقع.

## تنويع الموارد

يؤكد الخبير النفطي علي العزي أن اليمن تحبو حبو السلحفاة في مجال التنقيب عن الذهب والمعادن الفلزية الأخرى والمعادن النادرة التي تتسابق الأمم للحصول عليها في ظل حاجة العالم الصناعي الكبير لهذه الخامات واكتنازها للذهب كملاذ آمن بدلاً من عملة الدولار المتدهورة ، مما أجد نفسي متسائلاً أما يعتبر استغلال الذهب حلاً ماثلاً أمامنا للخروج من عنق الزجاجة ، وبلدنا اليمن تعيش ظروفاً اقتصادية خانقة والجميع يدعو فيها إلى ضرورة تنوع المصادر الإيرادية لخزانة الدولة .

## تواجد الذهب

ويشير الى أن هناك نحو ٤٠ من تواجدات الذهب والترسبات الحاملة له والتي تم تحديدها في مختلف محافظات الجمهورية الجوف - صعدة - مأرب - شبوة - عمران - صنعاء - ذمار- تعز - البيضاء - أبين - حضرموت - حجة، وأجزم بانها تتوفر بكميات واحتياطيات كبيرة جداً لو تم استغلالها ووجدت الاستثمارات العالمية ستنقل حياة اليمنيين واليمن راساً على عقب على اعتبار أن حضارة سبأ لم يذاع صيتها في الآفاق إلا لأنهم كانوا معروفين بثرواتهم من الذهب في العصور القديمة المستخرجة من صعدة والجوف بالذات مما ساعدهم في أنشطتهم التجارية مع العالم وتحقيق الرخاء والازدهار ، في حين نحن اليوم نعد من الدول الفقيرة في ظل امتلاكنا للثروات المعدنية .

ويرى بانه لا جدوى للثروة بدون إدارة غير قادرة على استخدام الأدوات لتفجير الثروات من باطن الأرض ، وتحويلها إلى قيمة مضافة تخدم تنمية ورخاء الشعوب ، ونحن بحمد الله حبانا الله تعالى في اليمن ليس فقط بمعدن الذهب وحده بل هناك من معادن الزنك والفضة والنحاس والحديد والتيتانيوم والرصاص والقصدير والتنجستين واليورانيوم والمعادن الثقيلة التي تستخدم للأغراض الصناعية وتعتبر من المعادن الثمينة .

ويضيف : كما لا يقتصر الأمر على امتلاكنا لهذه المعادن الفلزية وحدها بل هناك من المعادن اللافلزية كالصخور الإنشائية والتي بالمناسبة تستورد دول الخليج أحجار البناء بمليارات الدولارات من الدول المجاورة لها كإيران والأردن وسوريا ، وكان بالإمكان للحجر اليمني أن يكون له النصيب الوافر في السوق الخليجية حيث تبين وجود أكثر من ٦٠٠ نوع من أحجار البناء والزينة في اليمن وتتميز بتنوع اللون والأشكال ويتوفر بكميات احتياطية إضافة إلى الصخور الصناعية كصخور الجبس والحجر الجيري والرخام والزيوليت والملح الصخري والفلسبار والكوارتز والبيوميس والخبث البركاني ( أسكوريا ) وصخور التف والأجمبرايت والأطيان الصناعية والرمال السوداء والأسبرمين ورمال السيلكا وصخور الترافرين والجرانيت وغيره من خامات يزداد الطلب عليها في الأسواق العالمية إما كخامات تتم معالجتها أو كمنتجات صناعية جاهزة .

## ثروة حقيقية

ويؤكد أنه في حالة استغلال هذه الخامات سواء كانت فلزية أو لافلزية فإن هذا القطاع حينها سيمثل الثروة الحقيقية لليمن ، وبما أن الاحتياجات الكبيرة للمعادن تعكس مورداً هاماً يكفي لفترات طويلة من الزمن فإن الضرورة تتطلب استثمارها والاستفادة منها لأغراض صناعية بدرجة أساسية وإحلال الخامات المحلية محل الخامات المستوردة ووضع خطة متكاملة وطويلة الأمد لتنمية صادرات المعادن وجعلها قادرة على الانتشار في الأسواق العالمية ومنافسة المنتجات الدولية وذلك من خلال جذب الاستثمارات لهذا القطاع وخلق شراكة مع القطاع الخاص اليمني لزيادة القدرة التصديرية لليمن والعمل على حل كافة المعوقات التي تقف أمام انطلاقة هذا القطاع الواعد في اليمن ، مما يؤكد ولا يدع مجالاً للشك بأن هناك ضرورة ملحة لاستغلال بلدنا اليمن لإمكانيات هذا القطاع الواعد من خلال توفير مناخ استثماري نستقطب به كثيراً من الاستثمارات في الصناعة الاستخراجية التعدينية كون مستقبل هذه الصناعة هو الجسر المتين الذي يصلنا بحياة أفضل وهي أيضاً صمام أمان يجعلنا نحس بوجود ثروة أخرى غير النفط والغاز يمكنها أن تلغي القلق من الغد.

## قطاع يتيم

من جانبه يصف الأخ أحمد علي الشليف، رئيس الجمعية التعاونية لمنتجي ومصدري الرخام والجرانيت وأحجار البناء والزينة، قطاع المعادن باليتيم الذي يبحث عمن يكفله..

وقال إن منتجات الرخام والأحجار بدأت تخرج إلى حيز الوجود، لكنها بوضعها الحالي لم تستطع أن تجاري الآخرين من حيث التقنية وجودة التصنيع.. مؤكداً حاجة قطاع المعادن إلى بناء سكك حديد نظراً لبعد المحاجر عن مرافئ التصدير..

ويرجع استيراد بلادنا العديد من السلع من الخارج رغم أن اليمن تمتلك موارد معدنية كبيرة إلى عدم وعي المجتمع اليمني بقيمة هذه الثروة المهمة وعدم القدرة على التسويق بالوجه المطلوب وعدم دعم الدولة لقطاع المعادن بشكل خاص في مجال التصنيع وفي مجال الترويج.

## معوقات

ويواجه هذا القطاع العديد من المشكلات والتحديات أهمها نقص وعدم ملاءمة الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل القطاع وتعدد الجهات المصدرة لتراخيص مزاولة النشاط والوضع الأمني، وعدم وضوح حقوق ملكية الأراضي بالاضافة الى ضعف البنى التحتية وخصوصا شبكة النقل والطاقة والتي تمثل أكبر عائق أمام الاستثمار في هذا القطاع نظرا لمسئوليتها الرئيسية عن ارتفاع الكلفة الاستثمارية لمشاريع التعدين والمشاكل التسويقية والمشاكل الفنية مثل استخدام الوسائل القديمة في عملية استخراج الخامات فضلا عن ضعف الترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وندرة القوى العاملة الماهرة في هذا المجال.

ويلفت الشليف إلى أن قطاع المعادن في اليمن يحتاج الى سكك حديد نظراً لبعد المحاجر عن موانئ التصدير والنقل أصبح عائقاً كبيراً من حيث التكلفة، وكم مرات ننادي الجهات المختصة في هذا الشأن.

ويقول أن هناك إمكانية لجعل بلادنا دولة منتجة ومصدرة للرخام والأحجار والجرانيت، حيث أن اليمن تمتلك أكبر احتياطي في الشرق الأوسط ومن أجود أنواع الصخور، لكن كما يقول المثل "الذي ما يعرف الصقر يشويه". فهناك عبث بهذه الثروة، ولو زرت المحاجر الموجودة لعرفت ما أقول.

## خطط

تؤكد الخطة الخمسية الرابعة أن المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع هي التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها . ومن هنا فإن استراتيجية تنمية قطاع الثروة المعدنية تهدف إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من النشاطات التعدينية، وتستهدف تحقيق نمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية (عدا النفط والغاز) بمعدل سنوي٧,٨٪ في المتوسط وبحيث يشكل نسبة ٠,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة.

كما تعتزم الحكومة تنفيذ عدد من السياسات أهمها استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لقطاع الثروة المعدنية وبناء قدرات العمالة الوطنية في الجهات المعنية بالقطاع وتطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الجيولوجية بالاضافة الى دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارها وإقامة البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة في المناطق الواعدة وكذا تشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع المعادن .